

201/5



T02-01065



جامعة عين شمس
كلية الحقوق

رسالة دكتوراه في موضوع
المشكلات القانونية التي تثيرها عقود B.O.T وما يماثلها
دراسة مقارنة

مقدمة من

وائل محمد السيد إسماعيل

لجنة الحكم على الرسالة:-

(١) الأستاذ الدكتور / أحمد السعيد شرف الدين (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس

(٢) الأستاذ الدكتور / محمد المرسى زهره

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس (عضوا)

(٣) الأستاذ الدكتور / أحمد السعيد الزقرد

سم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة المنصورة (عضوا)



جامعة عين شمس

كلية الحقوق

٢٤١
سرخ

الشيخ



٢٠٠٨

حس

رسالة دكتوراه في موضوع
المشكلات القانونية التي تثيرها عقود B.O.T وما يماثلها
دراسة مقارنة

مقدمة من

وائل محمد السيد إسماعيل

لجنة الحكم على الرسالة:-

(مشرفا وعضوا)

(١) الأستاذ الدكتور / أحمد السعيد شرف الدين

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس

(٢) الأستاذ الدكتور / محمد المرسى زهره

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس (عضوا)

(٣) الأستاذ الدكتور / أحمد السعيد الزقرد

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة المنصورة (عضوا)

٢٠٠٨ م

المقدمة

١- من الثابت أن العالم قد شهد تغيرات اقتصادية هائلة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء عصر الحرب الباردة بخروج المعسكر الغربي الرأسمالي منتصراً فيها. وهذه التغيرات ترجع في حقيقتها إلى سعى الدول الغربية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض النظام الاقتصادي الرأسمالي على كافة دول العالم، وبخاصة الدول التي كانت تتبنى في الماضي الفكر الاقتصادي الاشتراكي؛ وذلك باعتبار أن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو -الحل الأمثل لمشكلات التنمية في العالم الثالث- ، وقد ساعد على نشر الفكر الاقتصادي الرأسمالي هيمنة الدول المتقدمة على مؤسسات التمويل الدولية والتي من أبرزها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ ولذلك قامت غالبية الدول النامية من خلال تنفيذها لسياسيات الإصلاح الاقتصادي بعملية خصخصة واسعة النطاق^(١)، وقد شملت عملية الخصخصة كافة القطاعات التي كانت الدولة تقوم فيها بدور رائد بما فيها من خصخصة المرافق العامة؛ وبالتالي فليس من المستغرب أن يحظى تمويل مشروعات البنية الأساسية بواسطة القطاع الخاص وفقاً لنموذج عقود الB.O.T^(٢).

(١) تُعد بريطانيا أول الدول التي نفذت عملية الخصخصة بصورة واسعة النطاق* وكان هذا بواسطة حكومة تاتشر، وذلك من خلال البرنامج البريطاني الشهير للخصخصة الذي تم إقراره في عام ١٩٨٠ بمعرفة الحكومة البريطانية المشكلة برئاسة رئيسة الوزراء الشهيرة مارجريت تاتشر* وتضمن هذا البرنامج بصفة جوهرية تحويل القطاع الخاص دوراً كبيراً في مشروعات المرافق العامة* وبعد ذلك انتشرت الخصخصة في كافة دول العالم.

Christian Bettinger, La gestion déléguée des services publics dans le monde, Concession ou Bot, Berger-levrault I, administration, 1997, p.p.89-90.

(٢) ومصطلح الb.o.t حديثاً نسبياً؛ فاول من اطلقه كان رئيس وزراء تركيا الراحل تورجوت اوزال في ثمانيات القرن العشرين . ومع ذلك فان اول مشروع تم تنفيذه وفقاً لهذه الآلية في العصر الحديث هو مشروع قناة السويس؛ ثم تبعه العديد من المشروعات والتي انحصرت مع سيادة الافكار الاشتراكية وانتشار التاميم، ثم عادت للظهور من جديد مع سياسة الخصخصة والتي شملت العالمين المتقدم والنامي على السواء ،

الفهرس

الصفحة

الموضوع

١	المقدمة.....
٣	أهمية الموضوع.....
٧	خطة البحث.....
٩	الفصل التمهيدي: ماهية عقود ال B.O.T وما يماثلها..
١١	المبحث الأول: مفهوم عقود B.O.T وما يماثلها.....
١١	المطلب الأول: تعريف عقود ال B.O.T.....
١٦	المطلب الثاني: أشكال عقود B.O.T.....
٢٢	المطلب الثالث: المزايا والعيوب.....
٢٣	الفرع الأول: المزايا.....
٢٦	الفرع الثاني: العيوب.....
٢٨	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقود B.O.T.....
٣٢	المطلب الأول: موقف الفقه والقضاء في مصر.....
٤٢	المطلب الثاني: موقف القانون.....
٤٧	الباب الأول: كيفية انعقاد عقود ال B.O.T.....
٥٢	الفصل الأول: مرحلة المفاوضات.....
٥٤	المبحث الأول: ماهية المفاوضات والتزامات الاطراف.
٥٥	المطلب الأول: ماهية المفاوضات.....
٥٥	الفرع الأول: تعريف المفاوضات.....
٥٨	الفرع الثاني: مبررات التفاوض.....
٦٢	المطلب الثاني: التزامات اطراف التفاوض.....
٦٤	الفرع الأول: الالتزام بالاعلام.....

٦٦	الفرع الثاني: الالتزام بالتعاون.....
٦٨	الفرع الثالث: الالتزام بالاستقامة.....
٦٩	الفرع الرابع: الالتزام بالجدية.....
٧٠	المبحث الثاني: الاطار التعاقدى المنظم لعملية التفاوض (عقد التفاوض).....
٧٢	المطلب الأول: صور عقود التفاوض.....
٧٣	الفرع الأول: الالتزام ببدا التفاوض.....
٧٤	الفرع الثاني: الالتزام بعدم التفاوض مع الغير خلال مدة معينة.....
٧٦	الفرع الثالث: الالتزام بالسرية.....
٧٧	المطلب الثاني: المسؤولية المدنية عن قطع المفاوضات.
٧٨	الفرع الأول: التنفيذ العيني.....
٨١	الفرع الثاني: التنفيذ بمقابل (التعويض).....
٨٤	المبحث الثالث: خطابات النوايا وقيمتها القانونية.....
٨٦	المطلب الأول: ماهية خطابات النوايا.....
٨٩	المطلب الثاني: القيمة القانونية لخطابات النوايا.....
٨٩	الفرع الأول: تحديد القيمة القانونية وفقا للقانون واجب التطبيق.....
٩٣	الفرع الثاني: مدى كفاية الاتفاق على المسائل الجوهرية.....
٩٩	الفصل الثاني: مرحلة ابرام عقود B.O.T (المرحلة التعاقدية).....

١٠١	المبحث الأول: الاطار القانونى المنظم لمنح الالتزام وتكوين شركة المشروع.....
١٠٢	المطلب الأول: الاطار القانونى المنظم لمنح الالتزام..
١٠٣	الفرع الأول: سلطة منح الالتزام.....
١٠٧	الفرع الثانى: الاطار التشريعى.....
١٠٩	الغصن الأول: كيفية اختيار شركة المشروع.....
١١٧	الغصن الثانى: مدة الامتياز.....
١٢٣	المطلب الثانى: تكوين شركة المشروع.....
١٢٧	المبحث الثانى: الحزمة العقدية وكيفية التنسيق بينها
١٢٨	المطلب الأول: الحزمة العقدية.....
١٤٨	المطلب الثانى: كيفية التنسيق بين الحزمة.....
١٤٩	الفرع الأول: التعارض بين المصالح.....
١٥٤	الفرع الثانى:..التناسق بين المستندات.....
١٥٥	المبحث الثالث: اتفاقات التمويل.....
١٥٧	المطلب الأول: اليات التمويل.....
١٥٧	الفرع الأول: تعريف تمويل المشروع ومبرراته....
١٥٨	الفرع الثانى: خصائص تمويل المشروع.....
١٦٠	الفرع الثالث: أشكال تمويل المشروع.....
١٦١	المطلب الثانى: ضمانات القروض.....
١٦٣	الفرع الأول: الضمانات السلبية.....
١٦٥	الفرع الثانى: الضمانات الإيجابية.....
١٧٣	الباب الثانى: الآثار القانونية المترتبة على عقد B.O.T

١٧٥	الفصل الأول: التزامات وحقوق شركة المشروع....
١٧٦	المبحث الأول: التزامات شركة المشروع.....
١٧٧	المطلب الأول: الالتزام بإنشاء المشروع طبقاً للمواصفات المتفق عليها.....
١٨٠	الفرع الأول: تصميم المشروع.....
١٨٥	الفرع الثاني: التأخير في التنفيذ.....
١٨٩	الفرع الثالث: ارتفاع تكاليف المشروع.....
١٩٣	الفرع الرابع: عدم مطابقة الإنشاءات للمواصفات المتفق عليها.....
١٩٩	الفرع الخامس: نقل التكنولوجيا.....
٢٠٦	المطلب الثاني: الالتزام بالتشغيل والصيانة والتطوير التكنولوجي.....
٢٠٧	الفرع الأول: الصيانة.....
٢١٠	الفرع الثاني: نسبة العمالة المحلية.....
٢١٣	الفرع الثالث: التطوير التكنولوجي للمشروع.....
٢١٥	المبحث الثاني: حقوق شركة المشروع.....
٢١٦	المطلب الأول: الحق في التوازن المالي للعقد.....
٢١٧	الفرع الأول: تدخل القاضي لاعادة التوازن المالي للعقد
٢١٩	الغصن الأول: تدخل القاضي وفقاً لنظرية الظروف الطارئة.....
٢٢٣	الغصن الثاني: تدخل القاضي لاعادة التوازن المالي في عقود المقاوله.....

٢٢٦	الفرع الثاني: شرط إعادة التفاوض Hard Ship.....
٢٢٨	الغصن الأول: شروط إعادة التفاوض.....
٢٣٠	الغصن الثاني: آثار شروط إعادة التفاوض.....
٢٣٣	المطلب الثاني: الحق في المقابل المالي.....
٢٣٤	الفرع الأول: كيفية تحديد ثمن الخدمة.....
٢٤٠	الفرع الثاني: حماية المستهلك.....
٢٤٦	الفرع الثالث: تحويل الأرباح إلى الخارج.....
٢٥٢	الفصل الثاني: التزامات وحقوق الجهة المانحة.....
٢٥٤	المبحث الأول: التزامات الحكومة.....
٢٥٤	المطلب الأول: مبدأ تنفيذ العقد بحسن نية.....
٢٥٦	الفرع الأول: ماهية المخاطر السياسية.....
٢٥٨	الفرع الثاني: موقف المشرع المصري في حماية المستثمرين من المخاطر السياسية.....
٢٦٤	المطلب الثاني: شرط الثبات التشريعي.....
٢٦٥	الفرع الأول: ماهية شرط الثبات التشريعي.....
٢٧٠	الفرع الثاني: موقف الفقه والقضاء من شروط الثبات التشريعي.....
٢٧٤	المبحث الثاني: حقوق الإدارة (الجهة المانحة).....
٢٧٥	المطلب الأول: الحق في الرقابة.....
٢٧٦	الفرع الأول: موقف القانون المصري.....
٢٨٠	الفرع الثاني: موقف التشريعات المقارنة.....
٢٨٤	المطلب الثاني: الحق في التعديل وتوقيع الجزاءات..

٢٨٥	الفرع الأول: الحق في التعديل
٢٨٧	الفرع الثاني: الحق في توقيع الجزاء
٢٩١	الباب الثالث: انقضاء عقد B.O.T وتسوية المنازعات
٢٩٤	الفصل الأول: انقضاء عقود ال B.O.T
٢٩٦	المبحث الأول: الانقضاء الطبيعي للعقد
٢٩٧	المطلب الأول: استمرار عقود العمل في مواجهة المانحة.....
٢٩٧	الفرع الأول: موقف التشريع والقضاء في مصر....
٣٠٢	الفرع الثاني: موقف التشريع والقضاء في فرنسا....
٣٠٣	المطلب الثاني: مدى تقيد الجهة المانحة بالتعهدات الناشئة أثناء استغلال المشروع.....
٣٠٦	المبحث الثاني: الانقضاء غير الطبيعي.....
٣٠٦	المطلب الأول: أسباب الانقضاء الغير مرتبطة بشركة المشروع.....
٣٠٧	الفرع الأول: التاميم.....
٣١٠	الفرع الثاني: القوة القاهرة.....
٣١٣	أسباب الانقضاء المرتبطة بشركة المشروع.....
٣١٣	الفرع الأول: إفلاس شركة المشروع.....
٣١٦	الفرع الثاني: فسخ العقد.....
٣٢٣	الفصل الثاني: تسوية المنازعات الناشئة.....
٣٢٦	المبحث الأول: مدى جواز التحكيم في منازعات عقود المشروعات والقانون الواجب التطبيق عليها.....

- المطلب الأول: مدى جواز التحكيم في عقود البوت.. ٣٢٧
- الفرع الأول: مدى خضوع عقود البوت للقضاء الإداري..... ٣٢٧
- الفرع الثاني: مدى جواز لجوء الدولة للتحكيم في عقود البوت..... ٣٣٢
- المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على المنازعات..... ٣٤٣
- الفرع الأول: حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق..... ٣٤٤
- الفرع الثاني: موقف اتفاقية واشنطن من اختيار القانون واجب التطبيق..... ٣٤٩
- الفرع الثالث: تسوية منازعات الإنشاءات..... ٣٥٣
- الغصن الأول: دور المهندس الاستشاري في تسوية المنازعات..... ٣٥٤
- الغصن الثاني: تسوية المنازعات وفقاً للمادة ٢٠ من عقد الفيديك..... ٣٦١
- الفرع الرابع: موقف القانون المصري من عقد نقل التكنولوجيا..... ٣٦٤
- المبحث الثاني: اتفاق التحكيم متعدد الأطراف وإجراءاته..... ٣٦٧
- المطلب الأول: نطاق اتفاق التحكيم..... ٣٦٨
- الفرع الأول: امتداد اتفاق التحكيم..... ٣٦٩

٣٧٩	 الفرع الثاني: التحكيم بالإحالة.
٣٨٠	 الغصن الأول: الوضع في مصر.
٣٨٢	 الغصن الثاني : الوضع في فرنسا.
٣٨٣	 الفرع الثالث: ضم التحكيم.
٣٨٦	المطلب الثاني: تشكيل هيئة التحكيم وتنظيم الإجراءات.
٣٨٧	 الفرع الأول: تشكيل هيئة التحكيم.
٣٩٢	 الفرع الثاني: إجراءات التحكيم.
٣٩٦	 الخاتمة والتوصيات.
٤٠٢	 قائمة المراجع.